ثلاث أوراق حول قضية الغذاء

أ.د. سعد نصار*

الورقة الأولى – قراءة في نتائج قمم الغذاء العالمية :

عقد مؤخراً في روما المؤتمر الدولي الثاني للتغذية والذي نظمته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية بمشاركة وفود حوالي 147 دولة من بينها مصر ورأس حوالي 90 وزيراً وفود بلادهم كما شارك في المؤتمر ملك سوازيلاند وملكة أسبانيا ووجه الأمين العام للأمم المتحدة كلمة إلي المؤتمر وشرف قداسة بابا الفاتيكان المؤتمر بالحضور وإلقاء كلمة فيه كما ألقت الأميرة حياة بنت الحسين مبعوث الأمم المتحدة للسلام كلمة بالمؤتمر. واستهدف المؤتمر متابعة نتائج توصيات القمم العالمية والمؤتمرات الدولية السابق تنظيمها في هذا المجال وهي المؤتمر الدولي الأول للتغذية لعام 1992 ومؤتمرات القمة العالمية للأغذية لعامي 1996، 2002

---

* استاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة القاهرة، عميد كلية الزراعة بالفيوم ورئيس مركز البحوث الزراعية ومحافظ الفيوم الأسبق.

ومؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009 ودراسة التحديات العديدة المرتبطة بالغذاء والتغذية وتحديد الفرص المتاحة لمعالجة مشكلة الجوع (نقص التغذية) وسوء التغذية في العالم في العقود المقبلة.

ولاحظ المؤتمر أنه بالرغم من أنه قد حدث في السنوات الأخيرة بعض التحسن النسبي في قضية الجوع وسوء التغذية إلا أن مسار خفض الجوع وسوء التغذية كان ولا يزال متفاوتاً ومتواضعاً وبطيئاً بصورة غير مقبولة ومازال العدد المطلق مرتفعاً. فقد وصل عدد من يعانون من الجوع في العالم إلي حوالي 805 مليون نسمة في الفترة 2012 –2014 ويقع معظمهم في الدول النامية ومن بينهم عدد كبير من النساء والأطفال كما كان نقص التغذية السبب في حوالي 45% من مجموع وفيات الأطفال دون سن الخامسة في عام 2013. وبالنسبة لسوء التغذية فإن حوالي 160 مليون طفل يعانون من التقزم وحوالي 50 مليون طفل يعانون من الهزال كما أن أكثر من ملياري نسمة يعانون من نقص المغذيات الصغرى مثل فيتامين أ والحديد واليود والزنك. في حين يعاني حوالي 540 مليون بالغ وطفل من زيادة الوزن والبدانة.

وإن المشكلة يمكن أن تتفاقم في عام 2050 عندما يصبح عدد سكان العالم حوالي 9 بليون نسمة بالمقارنة بحوالي 7 بليون نسمة حالياً ما لم تتخذ السياسات والخطط لزيادة إنتاج الغذاء في العالم عام 2050 بحوالي 70% وما يتطلبه ذلك من استثمارات زراعية عالمية كبيرة حيث أوضحت قمم الغذاء العالمية أن انهيار الغذاء العالمي قد جاء عقب تراجع نسبة الاستثمارات الزراعية في الاستثمارات الحكومية عالمياً من حوالي 20% في الثمانينات إلي حوالي 4% فقط حالياً كما أن المساعدات الرسمية الدولية للزراعة قد انخفضت من حوالي 17% عام 1980 إلي حوالي 5% فقط حالياً. ولهذا فإن المؤسسات الدولية توصي بألا تقل نسبة الاستثمارات الزراعية

في الاستثمارات الحكومية عن 10% وذلك جنباً إلي جنب مع تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الزراعي والغذائي.

وقد أعتمد المؤتمر الدولي الثاني للتغذية وثيقتي نتائج المؤتمر وهما إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للفترة 2016–2025. وأكد إعلان روما للتغذية على حق كل فرد فى الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية بما يتماشي مع الحق في الحصول على غذاء كاف وسليم والحقوق الأساسية لكل فرد في التحرر من الجوع بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما ركز الإعلان على عدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي وعلى زيادة وتشجيع الاستثمار الزراعي والغذائي المسئول والمستدام في مجالات الإنتاج النباتي والحيواني والداجني والسمكي بما يشمل أصحاب الحيازات الصغيرة والزراعة الأسرية والمرأة. كما أكد المؤتمر على الالتزام بالقضاء على الجوع وسوء التغذية على مستوى العالم فليس من المعقول أو المقبول بل من العار أن يموت ملايين البشر من الجوع في الوقت الذي ينعم فيه آخرون بالوفرة علاوة على هدر الغذاء كما أن الجوع والبؤس والحرمان ليس أمراً محتوماً والإنسان الذي يعاني من الجوع وسوء التغذية يطالب بالكرامة والعدالة والمساواة ولا يطلب صدقة.

كما يوفر إطار العمل الذي اعتمده المؤتمر للفترة 2016–2025، والذي يستهدف توجيه عملية تنفيذ الالتزامات والأهداف والغايات الواردة في إعلان روما، مجموعة من الخيارات والاستراتيجيات والتوصيات في مجال السياسة العامة التي يمكن للحكومات بمختلف قطاعاتها ذات الصلة وبالتنسيق والتوافق والتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين أن تدرجها حسب الاقتضاء وباتساق في خططها الوطنية للزراعة والتغذية والصحة والتسويق والتجارة والتعليم والاستثمار والتنمية والحماية

الاجتماعية وأن تأخذها في الاعتبار لدي التفاوض بشأن اتفاقيات دولية لتحقيق تغذية أفضل للجميع.

هذا وقد ركزت كلمة وفد مصر في المؤتمر علي أن قضية التغذية قد تصدرت أوليات الحكومية المصرية بعد اندلاع ثورتي 25 يناير، 30 يونيو حيث كان المطلب الأساسي للشعب المصري عيش حرية كرامة إنسانية وعدالة اجتماعية كما نص الدستور المصري لسنة 2014 في المادة 79 على أن لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف وتلتزم الدولة بتوفير الموارد الغذائية للمواطنين كافة كما تكفل السيادة الغذائية بشكل مستدام وتضمن الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي وأصناف النباتات المحلية للحفاظ على حقوق الأجيال. وأن إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة في مصر تستهدف تحقيق درجة أعلا من الأمن الغذائي والتغذوي. وأوضحت الكلمة دعم الحكومة المصرية لوثيقتي نتائج المؤتمر واستعدادها للتعاون والتنسيق على كافة المستويات الإقليمية والدولية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي والتغذوى ومكافحة الفقر والجوع في العالم.

كما شكلت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مجموعة عمل Task Force تضم ممثلين لكافة الوزارات والهيئات ومراكز البحوث والمنظمات الدولية في مصر المعنية بقضايا إنتاج وتداول وتصنيع وتجارة الغذاء وذلك لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثاني للتغذية وتحديث خطة عمل النهوض بالتغذية في مصر.

الورقة الثانية – نحو إنشاء هيئة قومية لسلامة الغذاء :

اعتاد الاقتصاديون وخبراء الغذاء والتغذية في العالم ومنذ بدايات ظهور مصطلح أو مفهوم الأمن الغذائي أن يتعاملوا معه أو يعالجوه على أساس أنه يتضمن ثلاثة مكونات أساسية هي توفر الغذاء وإتاحة الغذاء للناس أو قدرتهم على شرائه أو الحصول عليه ثم استدامة الغذاء. ولكن بعد تزايد مظاهر تلوث الغذاء في السنوات الأخيرة سواءاً كان هذا

الغذاء من أصل حيواني أو من أصل نباتي وسواءاً كان طازجاً أو مصنعاً فقد حرص الاقتصاديون وخبراء الغذاء والتغذية أن يضمنوا مصطلح أو مفهوم الأمن الغذائي مكونا رابعاً هو سلامة الغذاء. ولقد حرصت الدول المتقدمة تحقيقاً لهذا الهدف على إنشاء هيئات قومية مستقلة لسلامة الغذاء. ومثال ذلك هيئة الغذاء والأدوية بالولايات المتحدة الأمريكية وهيئات سلامة الغذاء بدول الاتحاد الأوربي. كما بدأ عدد من الدول النامية يحذو حذو الدول المتقدمة في إنشاء هيئات قومية لسلامة الغذاء.فقد أنشأت كل من السعودية والأردن وتونس ولبنان هيئة قومية لسلامة الغذاء.

وفى مصر يضطلع بهذا الدور عدد من الوزارات وهى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتجارة والصناعة والصحة والسكان والتموين والبيئة. وفى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي يوجد العديد من الهيئات والإدارات المركزية ومعاهد البحوث والمعامل المركزية واللجان التي تهتم بموضوع سلامة الغذاء.فهناك الهيئة العامة للخدمات البيطرية والتي تختص بالحجر البيطري. وهناك الإدارات المركزية للحجر الزراعي النباتي وفحص واعتماد التقاوي وإنتاج التقاوي بقطاع الخدمات الزراعية والمتابعة بالوزارة. وفى مركز البحوث الزراعية هناك معهد بحوث تكنولوجيا الأغذية والذي يعتبر منسقاً لبرنامج سلامة الغذاء وفقا للجنة دستور الغذاء (الكودكس) كما يضم المعهد المركز المصري لمعلومات سلامة الغذاء. كما أن هناك معهد بحوث الأراضي والمياه ولجنة الأسمدة والمخصبات. وهناك المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية والمعتمد دولياً والمعمل المركزي للمبيدات ولجنة المبيدات. كما أن هناك المركز الإقليمي للأغذية والأعلاف والمعتمد دولياً. وهناك معهد بحوث الأمصال واللقاحات ومعهد بحوث صحة الحيوان ويوجد به معمل لتحليل الأغذية ذات الأصل الحيواني والمعمل المركزي للرقابة على الدواجن.

كما شكلت الوزارة وبموجب عضوية مصر في منظمة التجارة العالمية لجنة لمتابعة قواعد وضوابط الصحة والصحة النباتية. كما أنشأت الوزارة لهذا الغرض نقطة اتصال وهيئة للإخطارات والاستفسارات بالعلاقات الزراعية الخارجية وبها ممثلون للهيئة العامة للخدمات البيطرية والإدارة المركزية للحجر الزراعي النباتي ومعهد بحوث تكنولوجيا الأغذية. وتعمل اللجنة ونقطة الاتصال وهيئة الإخطارات والاستفسارات على اقتراح ومتابعة قواعد وضوابط الصحة والصحة النباتية المتعارف عليها دولياً وذلك بالنسبة للمنتجات الغذائية النباتية والحيوانية سواءاً المنتجة محلياً أو المستوردة وسواءاً للتصدير أو للاستهلاك المحلى والتنسيق مع الجهات المحلية والأجنبية المعنية بهذا الخصوص.

وبطبيعة الحال فهناك العديد من الهيئات والإدارات المعنية بسلامة الغذاء في وزارات التجارة والصناعة والصحة والسكان والتموين والبيئة. فعلى سبيل المثال يوجد بوزارة التجارة والصناعة الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة العامة للمواصفات القياسية والجودة وقطاع التجارة الخارجية ومشروع وحدة سلامة الغذاء. كما أن هناك لجنة عليا لسلامة الغذاء بوزارة الصحة والسكان علاوة على معامل مركزية لتحليل الأغذية. والجدير بالذكر أن هناك نوع من التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات والإدارات المعنية بسلامة الغذاء. إلا أن الأمر يتطلب إنشاء هيئة قومية مستقلة لسلامة الغذاء تضم كافة الخبرات وتكون مسئولة من خلال قانون لسلامة الغذاء عن الحكم على ومتابعة إدارة وسلامة الغذاء المتداول على المستوى القومي سواءًا الغذاء المنتج محلياً أو المستورد وسواءاً كان طازجاً أو مصنعاً وسواءاً للتصدير أو للاستهلاك المحلى وتقييم مخاطره.

وسيظل حينئذ الدور الرقابي الهام لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (من خلال هيئتين أحداهما للرقابة النباتية والثانية للرقابة الحيوانية) على إنتاج الغذاء منذ

الزراعة وحتى الحصاد من خلال الرقابة علي استخدام مستلزمات ومدخلات الإنتاج الزراعي من تربة ومياه وري حقلي وتقاوي وأسمدة ومخصبات ومبيدات وأعلاف وأمصال ولقاحات بيطرية علاوة على دور الوزارة التخطيطي التاشيري والاقتصادي الاستراتيجي ودورها في البحوث والإرشاد والتدريب ورفع القدرات والمعونة الفنية وذلك لضمان إنتاج غذائي سليم وآمن لتتولى بعد ذلك الهيئة القومية لسلامة الغذاء الحكم على ومتابعة إدارة وسلامة الغذاء.

هذا وقد أعدت وزارات التجارة والصناعة والصحة والسكان والزراعة واستصلاح الأراضي والتموين والبيئة وبدعم فني من مشروع وحدة سلامة الغذاء بوزارة التجارة والصناعة ومنذ عدة سنوات مشروع قانون بإنشاء هيئة قومية لسلامة الغذاء وذلك على غرار ما هو متبع في الدول المتقدمة. وقد وافق مجلس الوزراء علي مشروع القانون وتمت إحالته إلي مجلس النواب لمناقشته تمهيداً لإقراره.

الورقة الثالثة – البعد غير الأخلاقي في استخدام الغذاء لإنتاج الوقود الحيوي :

شهدت السنوات الأخيرة اتجاه عدد من الدول وخاصة البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى التوسع في استخدام عدد من الحاصلات الزراعية في إنتاج واستهلاك وتصدير الوقود الحيوي BIOFUEL والذي يتكون من نوعين أساسين هما الايثانول الذي يصنع من قصب السكر وسكر البنجر والذرة والديزل الحيوي والذي يصنع من الزيوت النباتية.

وتقوم الدول التي تستخدم الغذاء فى إنتاج الوقود الحيوي بتقديم دعم كبير لهذه الصناعة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية أعلن عن خطط لخفض استخدام البترول بنسبة 20% خلال عشر سنوات عن طريق إحلال الوقود الحيوي وزيادة إنتاج الايثانول إلي 25 بليون جالون سنوياً بحلول عام 2017. كما أعلنت المفوضية الأوربية عن خطط لزيادة استخدام الوقود الحيوي بحلول عام 2020. وبمبادرة من

البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهما أكبر منتجي الوقود الحيوي على مستوى العالم تم إنشاء المنتدى الدولي للوقود الحيوي كآلية للحوار بين المنتجين والموزعين والمستهلكين للوقود الحيوي.

ومن جانبنا فإننا نعتبر استخدام الغذاء في إنتاج الوقود الحيوي عملاً غير أخلاقي في ظل ارتفاع عدد السكان الذي يعانون من نقص الغذاء في العالم علاوة على أن ذلك يؤدى إلي ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

فبينما تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية MDG خفض عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم من 800 مليون نسمة في عام 2000 إلي النصف أي إلي 400 مليون نسمة في عام 2015 فقد أوضح مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي لعام 2009 أن عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم قد زاد حيث بلغ في ذلك العام حوالي مليار نسمة. وأنه بالرغم من أنه قد حدث في السنوات الأخيرة بعض التحسن النسبي في قضية الجوع إلا أن مسار خفض الجوع كان ولازال متفاوتاً ومتواضعاً وبطيئاً بصورة غير مقبولة وما زال العدد المطلق مرتفعاً حيث يبلغ عدد من يعانون من الجوع في العالم حالياً 8.5 مليون نسمة. وبطبيعة الحال فإن معظم هؤلاء من سكان الدول النامية ومن بينهم عدد كبير من الأطفال والنساء. ويمكنا أن نتخيل الوضع الذي يمكن أن يكون عليه الحال في عام 2050 عندما يصبح عدد سكان العالم حوالي 9 بليون نسمة بدلاً من حوالي 7 بليون نسمة حالياً.

ولإبراز الجوانب اللاأخلاقية في استخدام الغذاء في إنتاج الوقود الحيوي فإننا نشير إلي أن تزويد سيارة صغيرة بالوقود الحيوي لمرة واحدة يحتاج إلي محصول ذرة يكفي لتغذية فرد لمدة عام.

وتدعي الدول التي تستخدم الغذاء في إنتاج الوقود الحيوي بأنها لجأت إلي ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وكذلك للحفاظ على البيئة. وهذا الادعاء مردود عليه بأن

معظم المستفيدين من ارتفاع أسعار النفط هي الدول الرأسمالية الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات. كما أنه لم يثبت علمياً أن استخدام الوقود الحيوي أقل أثراً على البيئة من استخدام النفط كوقود.

وفى مصر فإننا نري وقف استخدام الغذاء كالذرة والزيوت النباتية في إنتاج الوقود الحيوي (الايثانول والبيوديزل) وكذلك وقف دعم إنتاج الوقود الحيوي من الغذاء وذلك في ظل تزايد عدد من يعانون من نقص الغذاء في العالم وخاصة في الدول النامية وارتفاع الأسعار العالمية للغذاء. كما نطالب بضرورة التقاء المنتجين والمصدرين والمستوردين لكل من النفط والغذاء نظراً لارتباط أسعارهما بدرجة كبيرة وللاتفاق على سياسات متوازنة تراعي مصالح الدول النامية.

ولا تعني دعوتنا إلي وقف استخدام الغذاء فى إنتاج الوقود الحيوي أننا ضد إنتاج الوقود الحيوي علي إطلاقه. حيث أننا مع إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية غير الغذائية مثل الجاتروفا والهوهوبا أو الجوجوبا وخاصة أن تلك المحاصيل يمكن زراعتها في الأراضي الهامشية في الظهير الصحراوي لبعض المحافظات أو في المناطق الصحراوية وكذلك باستخدام المياه الهامشية كمياه الصرف الصحي المعالجة. كما أننا مع إنتاج الوقود الحيوي من الجيل الثاني من المحاصيل الزراعية وهو المخلفات الزراعية كالمولاس وقش الأرز وحطب الذرة والقطن وتحويل تلك المخلفات إلي مورد اقتصادي يساهم في زيادة الدخول المزرعية علاوة على توفير فرص للعمل وذلك بدلاً من أن تكون مصدراً للتلوث. ومن المعروف أن المخلفات الزراعية في مصر تقدر بحوالي 30 مليون طن سنوياً والتي يمكن تدويرها لإنتاج وقود أو علف غير تقليدي أو مواد عضوية لتسميد التربة.